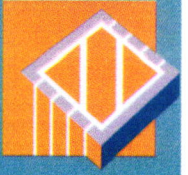


الشؤون الاقتصادية



غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا والجنوب

ك. ٢٠١٥ م - ربيع الأول ١٤٣٧ هـ

العدد ٩٩



رائد شرف الدين لـ «الشؤون الاقتصادية»
لبنان تجاوز مرحلة الشك
بالتزام القواعد الدولية
لمكافحة تبييض الاموال



حمضيات الجنوب
حوار مع الرئيس
محمد صالح

تنمية
شتلة التبغ
في الجنوب

مؤتمرات
الجرائم الإلكترونية
وطرق مكافحتها

عملات عبر التاريخ
قصة العملات
النقدية في العالم



الوزير خليل خلال جلسة المباحثات مع نظيره الإيراني

رئيس غرفة صيدا يشارك بالوفد الإقتصادي المرافق لوزير المال في زيارته الى إيران

- إعداد تصور لتحديث الاجراءات الجمركية والضريبية بما يخدم تشجيع الطرفين على زيادة التبادل.
 - التوصية بإستئناف المباحثات التي كانت قائمة حول الإجراءات التفصيلية وصولاً الى إتفاقية التجارة الحرة .
 - إعادة إحياء الاعتماد الائتماني الموقع سنة 2001 بقيمة 100 مليون دولار .
 - تشكيل لجنة متخصصة من الوزارات المختلفة لمتابعة اعداد أوراق العمل قبل اجتماع اللجنة الاقتصادية العليا في النصف الثاني من كانون الثاني 2016 .
 - تأكيد الوزير الايراني على اعطاء الفرص التفضيلية للإستثمار اللبناني مع الضمانات المطلوبة .
- كما إتقى الوزير خليل ووفد وزارة المال محافظ البنك المركزي الإيراني وجرى البحث في العلاقات والخطوات التي ترافق رفع العقوبات عن إيران بعد الاتفاق النووي مع الدول الغربية .

في زيارة رسمية لبي فيها وزير المالية علي حسن خليل دعوة نظيره الأردني، جرى خلالها البحث في آفاق التعاون والعقبات التي تحول دون زيادة التبادل التجاري بين البلدين وإستعدادات التعاون بين الهيئات الاقتصادية في المحالات كافة .

إلتقى الوفد الإقتصادي المرافق للوزير خليل والذي كان من بين عداة رئيس غرفة تجارة صيدا السيد محمد صالح، ورئيس منظمة تشجيع الإستثمارات في إيران الذي عرض للمشاريع والتسهيلات التي تقدم بغرض الإستثمار في إيران والتسهيلات التي يمكن أن تقدم مع تأكيد على إعطاء الأفضلية لرجال الأعمال اللبنانيين.

كما عقد وزير المال جلسة مباحثات مع نظيره الإيراني وأركان الوزارة تم خلالها عرض لتفاصيل العلاقة بين الطرفين وكان تركيز علي :

- إعادة قراءة للإتفاقيات الثنائية الموقعة في المجالات كافة والتي تحتاج الى مراجعة بعض البنود وتطويرها .

الرئيس صالح يستقبل سفيرة سيريلانكا



صالح والسفيرة مانديس

استقبل رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا والجنوب السيد محمد حسن صالح في مقر الغرفة في صيدا سفيرة سيريلانكا الجديدة لدى لبنان السيدة ويجراتني مانديس. كانت الزيارة مناسبة استعرض فيها صالح وسفيرة سيريلانكا سبل تعزيز العلاقات وفاق التعاون بين البلدين في مختلف المجالات. وشدد الرئيس صالح على أهمية تعزيز تبادل الوفود الإقتصادية والمشاركة في المعارض التجارية التي تنظم في كلا البلدين. من جهتها، ووجهت السفيرة دعوة الى الرئيس صالح للمشاركة في معرض الفرص الاستثمارية والعلاقات التجارية الذي سيقام في كولومبو من 8 - 10 آذار 2016.



النائب الأول لحاكم مصرف لبنان في لقاء نظمته غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا شرف الدين: لا أزمة نقدية في لبنان ولا تدهور لليرة اللبنانية

طمأن النائب الأول لحاكم مصرف لبنان السيد راند شرف الدين اللبنانيين ان لا تدهور لليرة اللبنانية ولا أزمة نقدية في لبنان مشيراً ان لا مبرر لخفض تصنيفه الائتماني. كلام نائب حاكم مصرف لبنان جاء خلال اللقاء الذي نظمته غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا والجنوب في مقر الغرفة في مدينة صيدا مع الفعاليات المصرفية والاقتصادية والتجارية في صيدا والجنوب. اللقاء حضره اضافة للنائب الأول لحاكم مصرف لبنان السيد رائف شرف الدين، السيد محمود البعاصيري ممثلاً الرئيس فؤاد السنيورة، مسؤول مكتب النقابات والمهن الحرة المركزي في حركة امل المحامي سامر عاصي، رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا والجنوب السيد محمد حسن صالح، رئيس جمعية تجار صيدا علي الشريف، وهيئات اقتصادية ومدراء مصارف وممثلين عن القطاعات الانتاجية في صيدا والجنوب.

توازن بين صيانة الاقتصاد وتنمية المجتمع."

هذه السياسة اضحت نموذجاً يحتذى به في المصارف المركزية العالمية، حيث اثبتت نجاعتها وجدواها في مواجهة التحديات. يمكن تلخيص اهم مظاهر هذه السياسة بالحديث عن شقين فيما يخص سياستنا النقدية. الشق الاول يتناول الجانب التنفيذي، اما الشق الثاني فيتناول الجانب التنظيمي. وحول الدور النقدي التنفيذي لمصرف لبنان قال: في الشق التنفيذي، دأب مصرف لبنان على اداء دوره النقدي والمالي التقليدي على اكمل وجه، مدعوماً بسلة من الادوات. ومن اهم ملامح هذا الدور، اولاً، المحافظة على الاستقرار النقدي وسعر الصرف، مدعوماً بموجوداته من العملات الاجنبية التي بلغت مستويات قياسية تعدت الـ 39 مليار دولار، يضاف اليها مخزونه الوفير من احتياطي الذهب الذي يشكل صمام امان للاقتصاد.

ثانياً، تأمين استقرار معدلات الفوائد، وتأمين مصادر التمويل للقطاعين العام والخاص، بحيث بلغ معدل الشمول المالي في لبنان نسبة 47 بالمئة مقارنة بـ 18 بالمئة في الدول العربية. ثالثاً، تأمين نظام دفع محلي وآمن ومتطور. رابعاً، ادارة فائض السيولة التي تجاوزت الـ 16 مليار دولار، من خلال اصدار شهادات الايداع وتشجيع التسليف باليرة اللبنانية، بما

اللقاء استهل بالنشيد الوطني اللبناني بعدها القى مدير تحرير مجلة «الشؤون الاقتصادية» سمير البساط كلمة رحب فيها بالنائب الأول لحاكم مصرف لبنان منوها بدوره في المصرف المركزي وبمناقبيته. ثم القى رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا والجنوب السيد محمد حسن صالح كلمة اشاد فيها بسياسات مصرف لبنان النقدية المعتمدة في دعم الثقة بلبنان وتحفيز الاقتصاد وفي الحفاظ على الاستقرار العام بالرغم من الديون العامة والكبيرة والعجز بالموازنة. بعدها القى النائب الأول لحاكم مصرف لبنان السيد راند شرف الدين كلمة تحدث فيها عن الجذور الاقتصادية التراثية والسياسة النقدية العصرية لافتاً الى ان الجنوب وبوابته صيدا من المناطق ذات الجذور الضاربة في التراث الاقتصادي الزراعي والصناعي في المشرق العربي.

وتحدث شرف الدين عن استراتيجية مصرف لبنان وسياسته النقدية قائلاً: "تبرز الاهمية الاستراتيجية للدور الحيوي الذي ينبغي للسلطة الاقتصادية النقدية والقطاع المصرفي المالي ان يلعباه في صيانة وتفعيل الامن الاجتماعي الاقتصادي في ابعاده المالية والتنموية. في هذا السياق، تأتي توجهات مصرف لبنان في انتاج سياسة نقدية غير تقليدية تقوم على مبادرات وهندسات



جانب من الحضور

يجنب البلاد مخاطر التضخم الذي حصر ضمن سقف الـ 4 بالمئة. خامساً، تطوير الاسواق المالية، حيث انشئت لهذه الغاية هيئة الاسواق المالية. سادساً، ادارة الدين العام للدولة اللبنانية بشكل مجد وفعال يهدف الى الاستثمار في تأمين ملاءة الدولة اللبنانية. أما الدور التنفيذي غير التقليدي، فقد تميز

بتطوير نظام مصرفي موثوق يتميز بتقيده الصارم بالمعايير والمواصفات الدولية المصرفية والمحاسبية. ومن اهم سماته: اولاً، الاستقرار المالي القائم على تحقيق مستوى سيولة مرتفع وكفاية راس المال والحد من المديونية. وقد انشأت لهذه الغاية وحدة الاستقرار المالي في مصرف لبنان. ثانياً، السعي لتطبيق مبادئ الادارة الرشيدة وحماية المستهلك، حيث انشأ مصرف لبنان لهذه الغاية وحدة الادارة الرشيدة. ثالثاً، تطبيق المعايير الدولية الخاصة بمكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب. وقد جاء الاقرار الاخير في مجلس النواب للقوانين المتعلقة بحركة الاموال عبر الحدود ومكافحة التهرب الضريبي والتعديلات على قانون مكافحة تبييض الاموال ليحصن العمل المصرفي ويبقى لبنان على خارطة المالية العالمية. رابعاً، اتخاذ كل التدابير اللازمة واصدار التعاميم لمواجهة المخاطر الخارجية، بما يحفظ سمعة لبنان ويمنع الاموال غير الشرعية من الدخول الى السوق المحلية.

ودعا شرف الدين الى تعزيز الشمول المالي، والحد من الفساد، وتطوير اسواق راس المال، وزيادة التنسيق بين القطاعين العام والخاص، والحد من توجه المصارف العالمية في تطبيق سياسات تقليص المخاطر على حساب المصالح الحيوية لمصارفنا، وبناء البنية التحتية التشريعية والتنظيمية الحديثة. وختم كلمته بالقول: "اود ان اشدد على نقاط القوة الكامنة في اقتصادنا الواعد ونظامنا النقدي - المالي الكفؤ، برغم كل الازمات التي نعيشها، مؤكداً على قوة الضمانة التي يمثلها مصرف لبنان، ذو التاريخ النقدي الضارب الجذور، في صيانة الجذور الاقتصادية الضاربة في التاريخ، في صيدا والجنوب وكل ربوع الوطن، واطمئنكم ان لا تدهور لليرة اللبنانية، ولا ازمة نقدية في لبنان، ولا مبرر لخفض تصنيفه الائتماني". ورد شرف الدين على اسئلة الحضور مؤكداً في اجاباته على ان انتخاب رئيس للجمهورية بالتأكيد يسهم في تعزيز الثقة وبلبنان وباقتصاده.

بنجاعته في ابتداء المبادرات والحلول في مواجهة التحديات الاجتماعية - الاقتصادية - البيئية من خلال اطلاق المبادرات التحفيزية للمصارف في مجال التسليف الى القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية الاستثمار في القطاعات الانتاجية والسكنية والبيئية والتعليمية، وتأمين مزيد من فرص العمل واعادة تكوين الطبقة الوسطى، وذلك بفوائد مقبولة عن طريق الاعفاء من الاحتياطي الالزامي. في هذا الاطار، تحطت القروض السكنية المئة الف، وبلغت قروض التعليم الجامعي خمسين الفاً. وقد بلغ مجموع قيم الرزق التحفيزية منذ اطلاقها العام 2013، ما يوازي الـ 5 مليارات دولار، مساهمة بـ 50 بالمئة من النمو المحقق خلال عامي 2013 و2014.

ونظراً لاستمرار الصعوبات السياسية والاقتصادية وانعكاساتها السلبية على النمو الذي يتوقع ان يقارب الصفر بالمئة هذا العام، اتخذ المجلس المركزي مؤخراً قراراً باطلاق رزمة تحفيزات جديدة للعام 2016 تبلغ المليار دولار. هذا فضلاً عن تأمين موارد الرسملة لقطاع اقتصاد المعرفة والشركات الناشئة، بابتكار هندسة مالية تضع بتصرف هذا القطاع نحو 400 مليون دولار بهدف دعم جهود الابتكار والابداع في اوساط الشباب بشكل خاص. وقد تم توظيف اكثر من 250 مليون دولار في هذا القطاع حتى الآن، والذي يعتبر قطاعاً واعداً للبنان، كما القطاع المالي وقطاع النفط والغاز.

وحول الدور التنظيمي والسياسة النقدية لمصرف لبنان قال شرف الدين: "في الشق التنظيمي للسياسة النقدية، اثبت مصرف لبنان امتلاكه حساً تنظيمياً متميزاً من حيث اسبقته على الصعيد العالمي في ارساء القواعد والسياسات لنظام مصرفي - مالي آمن ومستقر، مما مكنه من تجنب كثير من الازمة المالية التي عانت منها، وما زالت تعاني، دول كثيرة، منها ما هو في مصاف الدول المتقدمة والغنية". في هذا المجال، قام مصرف لبنان



حاوره: عدنان كريمه
وسمير البساط

رائد شرف الدين لـ «الشؤون الاقتصادية» لبنان تجاوز مرحلة الشك بالتزام القواعد الدولية لمكافحة تبييض الاموال

لبنان تجاوز مرحلة الشك بالتزام مصارفه احترام القواعد الدولية لمكافحة تبييض الاموال، وتطبيق العقوبات التي اقرت في الامم المتحدة والجامعة العربية، وحتى افرادياً في دول يتعامل معها لبنان، وقد حصنت القوانين التي اقرها مجلس النواب العمل المصرفي، وابتقت لبنان على الخارطة المالية العالمية. أكد ذلك النائب الاول لحاكم مصرف لبنان الاستاذ راند شرف الدين، مشيداً بمتانة الليرة اللبنانية، خصوصاً وان ثبات الاوضاع النقدية رغم تزعرع الاستقرار الامني والسياسي، حولها الى عملية للتسليف وليس للدخار فقط.

النائب الاول لحاكم مصرف لبنان تطرق في حديث صحافي مع «الشؤون الاقتصادية» الى عدة مواضيع مصرفية تناولت اضافة الى متانة الليرة ومكافحة تبييض الاموال ودعم البنك المركزي تحريك عجلة الاقتصاد الوطني عن طريق حوافز مالية، وصولاً الى ازمة اللاجئين السوريين ودورهم الايجابي لجهة تدفق المساعدات الانسانية وتحويلات اهلهم العاملين في الخارج، فضلاً عن تأسيس مصالح واعمال في لبنان.

وفي ما يلي تسجيل للحوار الذي جرى في مكتب شرف الدين في مبنى مصرف لبنان.

ان الأوضاع في لبنان لا توشر الى الاتجاه نحو أزمة نقدية وليس هناك أي احتمال لتدهور في سعر صرف الليرة. ان ذلك ليس من باب التطمين بل الواقع، فموجودات المصرف المركزي بالعملة الأجنبية ما زالت الأعلى تاريخياً حيث تخطت الـ 38 مليار دولار، والسيولة متوافرة في السوق، وهي مرتفعة في ظل استمرار وتيرة الزيادة في تدفق الودائع والتي ستبلغ 5% الى 6% هذا العام، فضلاً عن الموجبات على المصارف بالإبقاء على نسبة 30 في المئة من ودائعها سائلة.

ومن المؤكد أن ازدياد الثقة بالليرة اللبنانية وتراجع الدولار خلال الأعوام الماضية، إضافة إلى التحفيز التي وضعتها مصرف لبنان لتشجيع التسليف بالعملة الوطنية، قد حولت الليرة إلى عملة للتسليف وليس للدخار فقط.

هناك تهديد سياسي باحتمال تدهور سعر صرف الليرة، من يهدد بذلك برأيكم وماهي المعطيات التي تتخوفون منها لهذا الإنهيار؟

ان الأوضاع في لبنان مستقرة نقدياً، والليرة اللبنانية مستقرة، وستبقى مستقرة بالرغم من الظروف الصعبة التي تعصف بنا. لقد شهد لبنان أزمات عديدة ومنها فراغ في المؤسسات الدستورية في مراحل سابقة لكنه تمكن من بناء صدقية وثقة تعززت مع الوقت، واستطاع المحافظة على قدراته وعلى استقراره على الصعيد النقدي. وبالرغم من الصعوبات والتحديات التي نواجهها اليوم، الليرة اللبنانية لديها من التجربة والمناعة ما يجعلها في حصن متين، نتيجة السياسة المتبعة في مصرف لبنان والتي حيدت الليرة عن كل أنواع الأزمات أكانت داخلية أم خارجية.



راند شرف الدين متحدثاً الى عدنان كريمه وسمير البساط

الى مصرف لبنان أو الى هيئة التحقيق الخاصة عند الحاجة، للحصول على الإذن القانوني للإجابة عن الاسئلة المطروحة عليه. المصارف اللبنانية أعدت نفسها لتلبية متطلبات «فاتكا»، وبات لديها الانظمة اللازمة. كذلك لاقت التعاميم التي أصدرها مصرف لبنان استحساناً لدى السلطات الاميركية، وخصوصاً المتعلق منها بطريقة تعاطي المصارف في ما بينها أو بين المصارف وزبائنهما، أو لجهة تنظيم مهنة الصرافة وعمل المؤسسات المالية والوساطة.

تحريك الاقتصاد

يساهم البنك المركزي بتحريك عجلة الاقتصاد اللبناني عن طريق حوافز مالية، الى اي حد يستمر في تطبيق هذه السياسة؟ وهل النتائج مسجعة؟

قام مصرف لبنان منذ ثلاث سنوات بوضع استراتيجية لتعزيز الطلب الداخلي بهدف التعويض عن انحسار الطلب الخارجي. وقد تركزت هذه الاستراتيجية على برامج قروض تحفيزية حيث قام مصرف لبنان، لثلاث سنوات على التوالي، بمنح المصارف ما بين واحد و1.5 مليار دولار سنوياً بمعدل فائدة 1% حيث تقوم المصارف بدورها بإقراضها للقطاع الخاص، على الأخص في مجالات السكن والمشاريع الجديدة والطاقة البديلة والمشاريع البيئية والتحصيل الجامعي. هذه الرزم كانت لها آثارها الايجابية على النمو الاقتصادي، إذ إنها ساهمت بأكثر من 50% من النمو المحقق خلال عامي 2013 و2014. كما تجدر الإشارة أيضاً الى أن مصرف لبنان حقق توسعاً في ميزانيته من دون احداث تضخم او خطر على الليرة.

نحن مستمرون في هذا النموذج حيث سنحافظ على استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية تجاه الدولار الأميركي والإمكانيات متوفرة لدى مصرف لبنان للقيام بذلك. المخاطر موجودة، غير أن هذا الواقع لم يؤد الى سلبيات، إن على صعيد سوق القطع أو استقرار الفوائد، وهذا يدل على أن الثقة موجودة، ونحن نحافظ عليها.

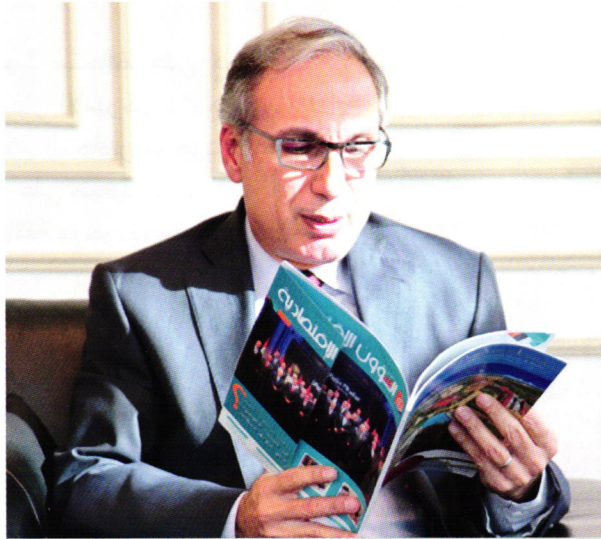
ضغوط دولية

يتعرض القطاع المصرفي الى ضغوط دولية تمس سمعته وذلك تطبيقاً للقوانين المتعلقة بغسيل الأموال وتطبيق قانون الإمتثال الضريبي الأميركي، هل تكفي الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي لتجنب ذلك؟

لبنان تجاوز مرحلة الشك بالتزام مصارفه احترام القواعد الدولية لمكافحة تبييض الأموال، كما الالتزام بتطبيق العقوبات التي أقرت في الأمم المتحدة أو في الجامعة العربية أو إفريقيا في دول يتعامل معها لبنان بعمالتها أو مع مصارفها. فالمصرف المركزي أصدر التعاميم التي تثبت قاعدة قانونية لمكافحة تبييض الأموال. لا ضغوط ولا حملات على القطاع المصرفي، ما يؤكد الجدية التي تعمل بموجبها المصارف اللبنانية لمراقبة الأموال الداخلة إليها، فضلاً عن تجاوز الصرافين أيضاً مع التعاميم.

إن مصرف لبنان وهيئة التحقيق الخاصة يسهران على حماية سمعة القطاع المالي اللبناني، كما نسعى الى الحد من توجه المصارف العالمية الى الاسترسال في تطبيق سياسات تقليص المخاطر (Derisking) معبر تواصلنا الدائم مع المؤسسات الدولية لهذه الغاية. ان تجاوز المصارف اللبنانية وسائر المؤسسات مع تعاميمنا يوفر حركة أموال طبيعية بين لبنان والخارج، وهذا ما هو حاصل فعلاً. كما أنه بعد تدخل سعادة حاكم مصرف لبنان المباشر مؤخراً تم اقرار القوانين المتعلقة بحركة الاموال عبر الحدود ومكافحة التهرب الضريبي والتعديلات على قانون مكافحة تبييض الاموال. تحصّن هذه التشريعات العمل المصرفي وتبقي لبنان على خارطة المالية العالمية وتضع حدًا للتحركات المالية التي ضغطت مؤخراً على السوق وتعيد زخم التحويلات إلى البلد كما تومن عدم ادراج لبنان على أية لائحة تحذّر الآخرين من التعامل معه.

أما في ما خص قانون الامتثال الضريبي، لقد اتخذ المصرف المركزي قراراً بالاتفاق مع المصارف، يقضي بأن يتواصل كل مصرف مع الخزانة الاميركية ويتقيد بالقانون، على ان يلجأ



شرف الدين متصفحاً مجلة "الشؤون الاقتصادية"

ثبات الليرة عزز استعمالها كعملة تسليف وادخار



**قانون النقد والتسليف
يحصّر مهمات البنك
المركزي بحماية النقد
الوطني وتأمين سلامة**

**مسيرة القطاع المصرفي، ولكن البنك المركزي يبدو
تجاوز ذلك في الدخول باستثمارات في شركات مثل ال
MEA وإنترا والكازينو ما هو رأيك بذلك؟**

تنص المادة 70 من قانون النقد والتسليف على أن مهام مصرف لبنان تشمل أيضاً المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وجاء في المادة 110 من هذا القانون أنه يمكن لمصرف لبنان أن يسهم في شركات لبنانية ذات منفعة عامة أو شركات وطنية مختلطة ضمن حدود أمواله الخاصة. مصرف لبنان تملك حصة في شركة الميدل ايست بقرار من الحكومة اللبنانية لأنها شركة ذات منفعة عامة، إنما كان لديه أهداف وضعها، أو لا إنقاذ الشركة، وثانياً تأمين ديمومة العمل في الشركة لآلاف اللبنانيين، وثالثاً أن تبقى الشركة داعمة للاقتصاد اللبناني، وكل هذه الأمور تحققت. مصرف لبنان لا يريد امتلاك هذه الأسهم الى الأبد لكن في الوقت الحاضر لا قابلية عالمياً لشراء اسهم في الطيران وهذا يؤثر على سعر السهم. كما أن عملية الاستثمار في المنطقة غير جاذبة، نظراً للحدوث والأوضاع الغير مستقرة التي تمر بها المنطقة.

أما بالنسبة لشركة إنترا فمصرف لبنان يملك 33% من أسهمها، والدولة تملك 10% والباقي للقطاع الخاص. حالياً، وفي حال تنظيم السوق المالي، من الممكن ان تدرج الاسهم التي يمتلكها مصرف لبنان في البورصة. هذه ستكون الخطوة التي تعطي قيمة تسبيلية لهذه الاسهم، لكن في الوقت نفسه الظروف اليوم غير مؤاتية، لا من حيث وضع الأسواق المالية، ولا من حيث

وضع البلاد للقيام بعمليات طرح أسهم في الاسواق. أما كازينو لبنان فهو يتبع لشركة إنترا وليس لمصرف لبنان.

مصرف لبنان غير مستعد لكي يبيع أسهمه في هذه الشركات بأسعار ليست أسعارها الحقيقية، وبانتظار ظروف أفضل سوف نستمر في حماية أموال مصرف لبنان ليس أكثر. والملفت اليوم، بعد أزمة 2008 نرى أن طبيعة عمل المصارف المركزية في العالم قد تغيرت ولم تعد تركز على استقرار الأسعار بل أصبحت تشتري شركات ومصارف وتلعب دوراً في انعاش الاقتصاد وهنا تكمن قوة مصرف لبنان الذي سبقها في ذلك.

دور ايجابي للجوء السوري

**الجوء السوري الى لبنان ساهم في رأي البعض
بنمو الاقتصاد اللبناني. ما رأيك بذلك وكم تقدر ودائع
السوريين في القطاع المصرفي اللبناني؟**

لقد أثرت أزمة النازحين السوريين على الاقتصاد اللبناني تأثيرات إيجابية من ناحية، وتأثيرات سلبية من ناحية أخرى. قدّم البنك الدولي بالتعاون مع الحكومة اللبنانية وهيئات الأمم المتحدة دراسة مفصلة عن التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية السلبية للأزمة السورية على النمو الاقتصادي والمالية العامة والتنمية الانسانية والاجتماعية والبنى التحتية. وقد قدرّت التأثير السلبية للأزمة السورية ككل - من ضمنها تأثير النزوح السوري- من حيث أنها تؤدي الى تعطيل التجارة والتأثير على كل من ثقة المستهلكين ومؤسسات الأعمال مما يؤدي إلى انخفاض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للبنان بنسبة 2.9% سنوياً. لكن يمكننا أيضاً من خلال رصد حركة النازحين السوريين وأعمالهم في لبنان يمكن إيجاد العوامل التي تحمل بعض التأثيرات الإيجابية على الاقتصاد اللبناني وهي تشمل بالإضافة الى تدفق المساعدات الانسانية الدولية العينية منها والمالية، نفقات النازحين على الايجارات السكنية والاستهلاك والاتصالات، وتحويلات أهالي النازحين إلى لبنان، وتخفيض تكاليف الانتاج في قطاعات البناء والزراعة والخدمات، وتأسيس مصالح وأعمال في لبنان.